ثانياً:
البعد الاجتماعي

المحور الخامس:

العدالة الاجتماعية

١- قراءة في الوضع الحالي

تتمثل نقطة الانطلاق في صياغة استراتيجية للعدالة الاجتماعية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، في تبني تعريف شامل ينظر إلى تحقيق الاندماج المجتمعي باعتباره الغاية المنشودة التي لابد أن تتحقق في ظل شراكة مؤسسية راسخة تجمع بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء التنمية، وفي إطار نظام يحقق المساواة الكاملة في الحقوق والفرص بين جميع المصريين، بما يكفل المعالجة الفعالة للفجوات المجتمعية بكافة أشكالها.

وفي هذا السياق ينص دستور مصر ٢٠١٤ على العديد من المواد التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومنها الحفاظ على حقوق العمال وحمايتهم من المخاطر وتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والمعاش للعمال والفلاحين والحق في الصحة والرعاية الصحية. كما يتضمن إنفاق ما لا يقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي على قطاع الصحة، وما لا يقل عن ٤٪ على التعليم قبل الجامعي، وما لا يقل عن ٢٪ على التعليم الجامعي. ويشتمل أيضاً على مواد تنص على القضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين جميع المواطنين. كما يضمن الدستور تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية، وتقليل فوارق الدخول والالتزام بحد أدنى وأقصى للأجور والمعاشات في أجهزة الدولة، ووضع ضرائب تصاعدية ومتعددة الشرائح على دخول الأفراد، ونصيب للعمال في إدارة المشروعات وفي أرباحها. وتكفل الدولة أيضاً الحق في المسكن الملائم والآمن وفي غذاء صحي وكاف وماء نظيف لكل مواطن.

وقد بدأت الحكومة مع شركاء التنمية العمل على صياغة استراتيجية تستوعب الدروس المستفادة من التجارب السابقة، دون إغفال لخصوصية الشأن المصري في ملف العدالة الاجتماعية. وقد أوضحت العديد من الدراسات تنامي الفجوات المجتمعية بوتيرة متسارعة بشكل يتطلب تدخلاً سريعاً ومدروساً يحقق طموحات المصريين الذين رفعوا شعار العدالة الاجتماعية كواحد من المطالب الأساسية لثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. ويشتمل مفهوم العدالة الاجتماعية الأبعاد السبعة التالية:[١]

(١) البعد الاقتصادي ويتعلق بمدى مشاركة أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها،

(٢) البعد الاجتماعي ويعني بتحقيق المساواة في الحقوق والفرص الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها من خدمات أساسية،

(٣) البعد البشري وينصب على توفير الحياة الكريمة وصيانة حقوق الإنسان وتحقيق التكافؤ الكامل في الفرص للجميع،

(٤) البعد الإقليمي ويعني بتقليص الفجوات الجغرافية ومعالجة التفاوتات في توزيع الموارد والخدمات بين أقاليم الدولة،

(٥) البعد الجيلي ويتعلق بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة،

(٦) البعد المؤسسي ويهتم بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي،

(٧) البعد الثقافي ويعني بمنظومة القيم السائدة في المجتمع وتأثيرها على إدراك مفهوم العدالة الاجتماعية.

وفي إطار منظومة العدالة الاجتماعية يأتي تعريف دور كلٍ من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء التنمية المعنيين بتحقيق العدالة الاجتماعية على النحو التالي:

دور الدولة ويتمثل في إتاحة الخدمات الأساسية وضمان مستوى جودتها وتوزيعها بشكل متوازن بين الأقاليم المختلفة. مما يتطلب تبني حزمة من السياسات العامة التي تراعي التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي من ناحية وضمان عدالة توزيع ثماره من ناحية أخرى. كما تتولى الدولة توفير شبكات الرعاية والحماية المجتمعية وتوسيعها وترشيد إدارتها. كما تضع الدولة الأطر التشريعية والمؤسسية والإدارية السليمة التي تضمن محاربة الفساد ومنع الممارسات الاحتكارية والعمل على حماية المستهلك. هذا بالإضافة إلى توفير بنية معلوماتية تتيح قدراً أعلى من الكفاءة والشفافية في إدارة منظومة العدالة الاجتماعية وتمويل ودعم البرامج التنموية والمبادرات المعنية بتمكين المرأة والشباب والفئات المهمشة.

دور المجتمع المدني ويتعلق بالإسهام في العمل الخيري الهادف إلى تقليل وطأة الفقر والتأثير السلبي للفجوات المجتمعية والتركيز على العمل التنموي الذي يستهدف بناء القدرات وتحقيق التمكين وإتاحة فرص الحراك الاجتماعي. كما يمتد دور المجتمع المدني إلى التعاون والتنسيق مع الدولة في خدمة أولويات العدالة الاجتماعية.

دور القطاع الخاص الوطني الذى يشارك في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوسع في برامج المسئولية المجتمعية للشركات بالتنسيق مع شركاء التنمية وتحقيق التكافؤ في فرص التشغيل اللائق دون تمييز.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى وجود تحديات كبيرة أمام تحقيق العدالة الاجتماعية. فعلى

١. مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠١٤، الطريق إلى العدالة الاجتماعية.
٢. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (www.mop.gov.eg)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (www.capmas.gov.eg).

الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأكثر من الضعف (من نحو ٤٢٥,٢ مليار جنيه إلى ٨٧٨,٤ مليار جنيه) في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥/٠٤ و٢٠١٠/٠٩، إلا أن معدلات الفقر زادت خلال ذات الفترة من ١٩,٦٪ إلى ٢٥,٢٪، وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما تتركز معدلات الفقر في المناطق الريفية وخاصة ريف الوجه القبلي والذي يقع فيه ما يقرب من نصف السكان تحت خط الفقر، وهو ما يشير إلى وجود فجوة جغرافية في معدلات الفقر ومستويات المعيشة[٢]. ومع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية لدى الفئات الفقيرة مقارنة بالفئات ذات المستويات الأعلى من الدخل، نجد أن المعالجة الحقيقية لقضية الفقر في مصر لا يمكن أن تتحقق فقط بالدعم أو بالرعاية المباشرة – وإن كان ذلك حتمياً على المدى القصير والمتوسط - وإنما يتعين العمل على تحفيز الحراك الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص من خلال الإتاحة العادلة للخدمات الأساسية وفقاً لمعايير الكيف وليس الكم فقط.

وفيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم والصحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، تقوم الحكومة بزيادة مخصصات الإنفاق على هذه الخدمات تدريجياً للوصول إلى النسب المستهدفة وفقاً لدستور مصر ٢٠١٤ خلال الفترة القادمة وتحسين مستوى جودة هذه الخدمات للمواطنين.

ويعتبر تمكين المرأة والشباب من أهم عناصر استراتيجية العدالة الاجتماعية، حيث تبلغ نسبة المرأة نحو ٤٩٪ من إجمالي السكان، كما يمثل الشباب في الفئة العمرية (١٥ -٢٩ عاماً) ما يقرب من ٣٠٪ من إجمالي السكان [٣]. وعلى الرغم من ذلك شهد ترتيب مصر في مؤشر المساواة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تراجعاً ملحوظاً من ١٢٣ درجة في عام ٢٠١١ إلى ١٢٩ درجة في عام ٢٠١٤.

كما تشير مؤشرات التعليم إلى وجود فجوة بين النوع وكذلك فجوات جغرافية ملحوظة في معدلات الأمية والالتحاق بالتعليم في مصر. حيث بلغ معدل الأمية في عام ٢٠١٤ نحو ٢٣,٢٪ على المستوى الإجمالي، بينما بلغت بين الذكور نحو ١٥,٧٪ مقابل نحو ٣١٪ بين الإناث. وتعتبر كلٍ من أسيوط والفيوم أعلى المحافظات في معدل الأمية (٣٣,٣٪ و٣٠,٤٪ على الترتيب)، في حين بلغ أقل معدل للأمية في محافظة البحر الأحمر نحو ٧,١٪، بينما خارج محافظات الحدود فقد سجلت محافظة الإسماعيلية أقل معدل للأمية نحو ١٠,٥٪[٤].

على الجانب الآخر بلغ معدل البطالة في نهاية العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ١٢,٨٪ على المستوى الإجمالي، ولكن الأهم من معدل البطالة هو الاختلالات الهيكلية التي يعانى منها سوق العمل التى تتمثل في ارتفاع معدل البطالة بين الإناث ليبلغ ٢٤,١٪ مقابل ٩,٣٪ بين الذكور، كما بلغ معدل البطالة بين الشباب (١٥ -٢٩ عاماً) لذات العام نحو ٢٦٪، مما يدل على تنامي الفجوات النوعية والجيلية. كما يمثل صافي معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي لسكان الحضر ضعف صافي معدل الالتحاق لسكان الريف[٥].

وفي ضوء هذه التحديات التي تواجه المجتمع المصري تم صياغة الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في محاولة لرسم خارطة طريق واضحة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحديد الأهداف الاستراتيجية وكذا مؤشرات قياس الأداء التي تساعد في تتبع التطور في تحقيق هذه الرؤية والأهداف الاستراتيجة، وكذا البرامج اللازمة لتنفيذها، وللمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية بشكل عام وعلى وجه الخصوص الأهداف رقم (١) والخاصة بالقضاء على الفقر ورقم (٢) والخاص بالقضاء التام على الجوع والهدف رقم (٥) الخاص بالمساواة بين الجنسين.

٢- الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

وتهدف هذه الرؤية الاستراتيجية إلى وضع بعض المحددات على التوجه الاقتصادي للدولة، لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. كما تحدد أيضاً دور الدولة وكذا أدوار كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية، وآليات تحقيق التوازن بين العمل الخيري والعمل التنموي، وبين أولويات الحاضر والاعتبارات المستقبلية.

٢. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي، ٢٠١١ -٢٠١٤.
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٤. مجلس السكان الدولي، ٢٠١٤، المسح التبعي للنشء والشباب المصري.

٣- الأهداف الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

تمت ترجمة الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تخدم تحقيقها والتي تتمثل فيما يلي:

الهدف	التعريف
تعزيز الاندماج المجتمعي	رفع مستوى الاندماج المجتمعي وترسيخ شراكة فعالة بين شركاء التنمية (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص)
تحقيق المساواة في الحقوق والفرص	تحفيز فرص الحراك الاجتماعي من خلال نظام مؤسسي يحقق المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية	ضمان عدالة التوزيع وتقليص الفجوات الطبقية من خلال مساندة شرائح المجتمع المهمّشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية

ويعني **الهدف الأول** بتحقيق الاندماج المجتمعي بمفهومه الشامل والذي يقتضي تعزيز الثقة بين الدولة وشركاء التنمية وتشجيعهم على تعظيم دورهم في المجتمع، إلى جانب العمل على تمكين المرأة والشباب بصورة ممنهجة تحقق أثراً إيجابياً ملموساً في تقليص الفجوات النوعية والجيلية، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان.

أما **الهدف الثاني** فيُعنى بتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بما يكفل مساحة أوسع للحراك الاجتماعي والذي يتطلب العمل على تقليص الفجوات الجغرافية في إتاحة وجودة الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وعمل لائق وحماية اجتماعية، تنعكس في مجملها على رفع مستوى معيشة الفرد وتوفير المعايير الأساسية لجودة حياة المواطن المصري.

وأخيراً، يختص **الهدف الثالث** بالتمييز الإيجابي لصالح الفئات المهمشة والأولى بالرعاية، وتشمل السكان تحت خط الفقر المدقع والأطفال بلا مأوى والأشخاص ذوي الإعاقة ممن لا عمل لهم، والمرأة المعيلة والمسنين تحت خط الفقر، وأخيراً سكان المناطق العشوائية الأكثر خطورة.

٤- مؤشرات قياس أداء العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

تشير الأدبيات إلى وجود عدد كبير من المؤشرات التي تقيس تحقق العدالة الاجتماعية على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج الاستراتيجية. وقد تم اختيار مجموعة من هذه المؤشرات التي من شأنها متابعة ما يتم إنجازه على أرض الوقائع في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية. كما تم تحديد الوضع الحالي لهذه المؤشرات وكذا القيم المستهدفة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠. ونستعرض فيما يلي هذه المؤشرات وقيمها المستهدفة:

أ- المؤشرات الكمية*

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	الفجوة الجغرافية في مؤشر التنمية البشرية	يقيس الفجوة الجغرافية بين المحافظات في مؤشر التنمية البشرية	٠,٠٨٦[١]	٠,٠٦	٠,٠٤٣
٢		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)[٦]	يقيس مدى عدالة توزيع الناتج المحلي الإجمالي على فئات الشعب المختلفة	٣٤٣٦,٣[٢]	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣		مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك	يقيس الفجوة الجغرافية بين الريف والحضر في توزيع الدخل ونصيب الفرد من الاستهلاك القومي	٣١[٢]	٢٠	١٠

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٤	مخرجات	الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين	يقيس ترتيب مصر دولياً في مؤشر الفجوة بين الجنسين ومدى تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والفرص	١٢٩[٣]	١٠٠	٦٠
٥		مؤشر الثقة في الحكومة (٪)	يقيس مدى ثقة المواطنين في الحكومة	٦٠٪[١]	٧٠٪	٨٠٪
٦		الفجوة الجغرافية في مؤشر فرص استكمال التعليم الأساسي	يقيس الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في مدى إتاحة فرص التعليم الأساسي في سن ٤-١٤ سنة	٧[٤]	٤	٢
٧		الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال	يقيس الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال أقل من خمسة سنوات لكل ألف مولود حي	٨,٢[٣]	٤	٢
٨		الفجوة الجغرافية في نسبة السكان تحت خط الفقر(٪)	يقيس الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في معدل الفقر	١٧٪[٥]	١٠٪	٥٪
٩		نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر(٪)	يقيس نسبة النساء المعيلات اللاتي تعشن تحت خط الفقر	٢٦,٣٪[٥]	١٢٪	٠٪
١٠		نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	يقيس نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع	٤,٤٪[٥]	٢,٥٪	٠٪

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٥.
٣. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين، ٢٠١٤.
٤. البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية الدولية، ٢٠١٤.
٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١٤.
٦. علماً بأن هذا المؤشر موجود أيضاً في محور التنمية الاقتصادية.
* يتم قياس هذه المؤشرات وفقاً للنوع الاجتماعي وفئات العمر أيضاً.

ب- المؤشرات المستحدثة*

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
١	**نتائج استراتيجية**	مؤشر القيم الإيجابية المحورية	يدل على المردود السلوكي للعمل المجتمعي من خلال قياس القيم الرئيسية للمجتمع	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد القيم الإيجابية المحورية التي سيتم بناء المؤشر على أساسها، ثم وضع آلية القياس
٢	**مخرجات**	مؤشر حقوق الإنسان	يوضح الحالة العامة لحقوق الإنسان بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والمجتمعية من خلال آلية كمية وكيفية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين للإنفاق النهائي حول المؤشر الذي يتم وفقاً له قياس حقوق الإنسان وفقاً لمعايير كمية وكيفية
٣		نسبة البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة	قياس مدى توفر فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتعلق بمؤشرات التشغيل والبطالة والإعاقة
٤		نسبة المسنين تحت خط الفقر	قياس مدى تفاقم أزمة الفقر بين المسنين	إجراء مسح دوري للمسنين تحت خط الفقر
٥		نسبة السكان بالمناطق العشوائية غير الآمنة	قياس مدى تفاقم أزمة العشوائيات في مصر	إجراء مسح دوري للمناطق العشوائية غير الآمنة
٦		نسبة الأطفال بلا مأوى	قياس نسبة الأطفال بلا مأوى لإجمالي عدد الأطفال	إجراء مسح دوري للأطفال بلا مأوى
٧	**مدخلات**	نسبة المشاركة السياسية والمدنية للمرأة	قياس حجم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين، وسيتم تحديد عناصر المؤشر من خلال استطلاعات الرأي وبيانات المشاركة السياسية في الانتخابات والاستفتاءات، إلى جانب مؤشرات خاصة بالتأثير في صناعة السياسات والقرارات
٨		مؤشر سهولة العمل المدني	قياس مدى سهولة العمل المدني من خلال تقييم الإجراءات والتشريعات ذات الصلة	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن درجة تعقيد الإجراءات إلى جانب تكاليف وقيود التسجيل ومزاولة النشاط

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
٩	**مدخلات**	مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات	قياس مدى التزام الشركات تجاه المسئولية الاجتماعية، إلى جانب درجة التنسيق والمواءمة للأولويات الوطنية في العمل التنموي والخيري	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن تقييم حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة
١٠		الفجوة الجغرافية في جودة التعليم	قياس الفجوة الجغرافية بين المحافظات حول جودة الخدمات التعليمية من خلال معايير كمية وكيفية	سيتم القياس من خلال تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن استطلاعات الرأي وبيانات تتعلق بمؤشرات التعليم وتوافر الخدمة التعليمية وجودتها ومستوى التعليم في المحافظات المختلفة
١١		الفجوة الجغرافية في جودة الخدمة الصحية	يقيس الفجوة الجغرافية بين المحافظات حول جودة الخدمات الصحية من خلال معايير كمية وكيفية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن استطلاعات الرأي وبيانات تتعلق بمؤشرات الصحة وتوافر الخدمة الصحية وجودتها ومستوى صحة المواطنين في المحافظات المختلفة
١٢		الفجوة الجغرافية في نسبة الحاصلين على عمل لائق	يوضح مدى اتساع الفجوة بين الأقاليم في الحصول على العمل اللائق	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن استطلاعات الرأي وبيانات تتعلق بمؤشرات الاقتصاد والتشغيل في المحافظات المختلفة وذلك في ضوء تعريف منظمة العمل الدولية لمفهوم العمل اللائق وفي إطار برنامج العمل اللائق (وفقاً لما ورد في محور التنمية الاقتصادية)
١٣		الفجوة الجغرافية في نسبة المؤمَّن عليهم صحياً	يقيس الفجوة الجغرافية بين الريف والحضر حول نسبة العاملين الذين لديهم تأمين صحي بالقطاعين الحكومي والخاص	حساب الانحراف المعياري لنسبة المؤمَّن عليهم اجتماعياً على مستوى المحافظات

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
١٤	مدخلات	الفجوة الجغرافية في نسبة المؤمن عليهم اجتماعياً	يقيس الفجوة الجغرافية بين المحافظات حول نسبة العاملين الذين لديهم تأمين اجتماعي بالقطاعين الحكومي والخاص	حساب الانحراف المعياري لنسبة المؤمَّن عليهم اجتماعياً على مستوى المحافظات
١٥		مؤشر كفاءة الدعم	يقيس مدى كفاءة المنظومة الحكومية في استهداف الفئات المستحقة للدعم	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن مجموعة من المؤشرات تقيس الأثر الاجتماعي لمنظومة الدعم ودائرة تأثيره مع تعزيزه باستطلاع رأي للمستفيدين
١٦		عدد المستفيدين من القروض متناهية الصغر	يوضح مدى استفادة الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل من القروض متناهية الصغر	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن قياس مختلف أوجه نمو قطاع تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
١٧		عدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية	يوضح مدى كفاءة برامج الرعاية الاجتماعية في الاستيعاب الكافي للمستحقين	إعداد قاعدة بيانات يتم تحديثها بشكل دوري للمستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية

٥- التحديات الأساسية التي تواجه العدالة الاجتماعية

تواجه العدالة الاجتماعية مجموعة من التحديات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات. وتشمل المجموعة الأولى التحديات التي يسهل التصدي لها كما أن تأثيرها عال ومن ثم تصبح مواجهتها من الأولويات خاصة في المدى القصير. أما المجموعة الثانية فتتميز بالتأثير المنخفض نسبياً كما يصعب مواجهتها ومن ثم لا يصبح التصدي لها من الأولويات. أما المجموعة الأخيرة من التحديات فتأثيرها ضعيف ولكن يسهل التعامل معها ومن ثم لا يتعين إغفالها. وفيما يلي نستعرض هذه التحديات وفقاً لمستوى تأثيرها والقدرة على التصدي لها:

المجموعة الأولى من التحديات تتميز بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها إذا تم اتخاذ التدابير اللازم التصدي لها، وتشمل:

- **الاتساع المطرد في الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والجيلية والنوعية**، نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية بكافة أشكالها.
- **ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وخاصة بين الفئات الأكثر فقراً**؛ مما يمثل عبئاً متزايداً قد يتخطى قدرات وإمكانيات شبكات الرعاية والحماية الاجتماعية.
- **وجود فجوة في تكافؤ توزيع الخدمات جغرافياً وإتاحة الحد الأدنى في المناطق الأكثر احتياجاً**؛ حيث يعزز اختلاف مستوى إتاحة الخدمات بين المحافظات من الفجوات الجغرافية في الاندماج المجتمعي.
- **ارتفاع نسب الهجرة الداخلية**؛ داخل وبين المحافظات المختلفة مما يؤثر على قدرة وتنافسية المناطق الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة.
- **ارتفاع تكلفة المعيشة (المسكن والملبس والمأكل والتعليم والصحة)**؛ مما يزيد من الفجوة المجتمعية ويزيد من تفاقم مشكلة الفقر والفقر المدقع.

* يتم قياس هذه المؤشرات وفقاً للنوع الاجتماعي وفئات العمر أيضاً.

المجموعة الثانية من التحديات التي تتميز بالانخفاض النسبي في تأثيرها أو في قدرة التحكم فيها، وتشمل:

- **ضعف الثقة بين الدولة والمجتمع المدني**؛ والذي يعد هذا موروثاً منذ عقود في المجتمع نتيجة عدم التمكين والبيروقراطية وغياب الشفافية والمساءلة، وضعف منظومة الحوكمة التي تعمل الدولة الآن لتطويرها.
- **ضعف كفاءة منظومة الدعم وربطه بالاحتياجات المجتمعية**؛ حيث تعد منظومة الدعم حجر الأساس لتحقيق الحماية والرعاية الاجتماعية.
- **عدم اكتمال قاعدة البيانات للفئات المهمشة والأولى بالرعاية**؛ والتي تمثل ركيزة أساسية لتخطيط وتوزيع الدعم وقياس كفاءته وضمان وصوله لمستحقيه.
- **اتساع حجم القطاع غير الرسمي وصعوبة حماية الحقوق والفرص فيه**؛ مما يشكل عائقاً أمام توفير شبكات الحماية والرعاية للعاملين والموظفين في هذا القطاع.
- **ضعف مؤسسية جهود تمكين الشباب والمرأة والفئات المهمشة**؛ حيث يؤدي عدم تمكين الشباب والمرأة والفئات المهمشة بشكل مؤسسي وممنهج في التقليل من فعالية الجهود التي تُبذل في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية.

المجموعة الثالثة من التحديات الأقل من حيث التأثير ولكن يسهل التعامل معها وتشمل:

- **ضعف التنسيق بين جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وربطها بأولويات الاحتياجات المجتمعية**؛ مما يؤدي إلى تشتيت الجهود الداعمة للعدالة الاجتماعية وعدم التركيز على أولويات الاحتياجات المجتمعية.
- **ضعف التمكين القانوني للفئات المهمشة**؛ والذي يمثل عائقاً أمام العمل الحكومي والمدني والخاص من ناحية التحفيز والتنسيق والرقابة.

٦- برامج تطوير العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

في إطار الرؤية الشاملة والأهداف الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية وأيضاً مؤشرات قياس الأداء التي تم اختيارها لتتبع مدى التطور الذي يتم إنجازه مرحلياً حتى تتحقق هذه الأهداف ويظهر مردودها الإيجابي على الرؤى المستقبلية للعدالة الاجتماعية في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج تتكامل مع الجهود التي تبذلها الدولة حالياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتي من المنتظر أن يتم تنفيذها خلال العامين القادمين من خلال برنامج الحكومة لهذه الفترة، والتي تشمل تنفيذ برنامج الإسكان الاجتماعي بكافة محافظات الجمهورية، وتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وتنفيذ برنامجي التحويلات النقدية «تكافل وكرامة»، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل صغار المزارعين، وتطوير منظومة الدعم لتصبح أكثر كفاءة، ورفع كفاءة منظومة توزيع السلع التموينية والخبز. كما تتضمن هذه الجهود البرامج الجاري تنفيذها لرفع درجة إتاحة وتطوير كفاءة الخدمات العامة، خاصة تلك التي تمس حياة المواطنين اليومية، من صحة وتعليم وإسكان ونقل ومرافق وغيرها. كما تتكامل هذه الجهود مع العمل الأهلي لمنظمات المجتمع المدني ونشاط القطاع الخاص من خلال مشروعات ومبادرات المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

أ- برنامج تطوير الإطار التشريعي والحوكمة:

مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج المجتمعي:

- **وصف البرنامج:** يستهدف هذا البرنامج تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والاندماج المجتمعي لتحفيز العمل المجتمعي التنموي الذي يقلص من الفجوات النوعية والاجتماعية. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج**

- مراجعة قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بحيث يتم تسهيل إجراءات التسجيل والعمل وتلقي التبرعات وتوسيع دائرة تأثير القانون وإلغاء المواد المخالفة لحرية الممارسة السياسية.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بالقروض متناهية الصغر والإفلاس لتحفيز تأسيس الشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بنظام الأوقاف بهدف تشجيعه وتمكينه من أداء دوره المنشود في التنمية المجتمعية.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بحرية الممارسة السياسية والصحفية بحيث يتم تحقيق الشفافية والتنافسية في العمل السياسي.
- تعديل مواد قانون العقوبات المتعلقة بكافة أشكال العنف ضد المرأة، بحيث يتم تغليظ العقوبات لضمان حماية المرأة من العنف والتمييز.
- وضع قواعد تشريعية مفصلة تحدد التزامات كافة مؤسسات الدولة العامة والخاصة فيما يتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص وحظر التمييز بين المواطنين ووضع العقوبات الرادعة للمخالفات.

رفع مستوى المؤسسية في الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني:

- **وصف البرنامج:** يستهدف البرنامج تطوير الأطر المؤسسية للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني عن طريق تبني سياسة لتحسين مستوى الحوكمة في المجتمع المدني، وتدعيم آليات ربطه بالجهود التنموية للدولة، وتمكينه من أداء دور أكثر تأثيراً كشريك أساسي في التنمية. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - تطوير لوائح حوكمة المجتمع المدني لزيادة الشفافية ورفع كفاءة آليات الرقابة على العمل المدني.
  - دمج مؤسسات المجتمع المدني في خطط العمل القطاعية، مع إسناد مهام تنفيذية إليها بحيث يتم زيادة فعالية نشاط المجتمع المدني وتخفيف العبء عن المؤسسات الحكومية.
  - تفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات في الربط والتنسيق بين العمل الحكومي والمجتمع المدني بحيث يتم تحسين فعالية التواصل والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني.

تطوير وتوسيع نطاق عمل أجهزة الدولة المعنية بالشفافية والحماية:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتوسيع نطاق عمل أجهزة الدولة التي لها علاقة مباشرة بتحقيق الشفافية وضمان الحماية بحيث يتم زيادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج**
  - تطوير وتفعيل وتوسيع نطاق أدوار الأجهزة الرقابية الرسمية بالدولة بحيث يتم تحقيق الشفافية وضمان حماية المواطنين. وتشمل جهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ومكاتب العمل والجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
  - تفعيل نظام المفوض العام (Ombudsman) ولجنة تكافؤ الفرص بحيث يختص بالعمل على حسن تطبيق تشريعات تكافؤ الفرص وحظر التمييز، ويتمتع بالاستقلالية والصلاحيات اللازمة في مراقبة الشركات الحكومية والخاصة والبت في الشكاوى.

ب- البرامج الداعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية:

رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها:

- **وصف البرنامج:** يستهدف هذا البرنامج تطوير منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم بحيث يتم ربطها بقاعدة بيانات دقيقة ومحدثة، وتقييمها وفقاً لآلية واضحة لقياس كفاءتها بما يضمن تحقق الحماية ووصول الدعم بمختلف أنواعه المالية والخدمية والعينية إلى مستحقيه وتعظيم مردوده المجتمعي. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - استكمال قاعدة بيانات موحدة للمواطنين لتكون الأساس لتخطيط حجم النمو المطلوب لشبكة الرعاية ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة والحد من الفساد.
  - تنفيذ برنامج متكامل لتوسيع نطاق شبكة الرعاية والحماية المجتمعية، تشمل جميع أنواع الدعم وتحدد الفئات ذات الأولوية والمسئوليات وأهداف التغطية السنوية بحيث تكفل التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة، وتراعي عدالة توزيع الموارد والأعباء وحماية الشرائح الضعيفة في المجتمع.
  - استحداث مؤشر لقياس كفاءة الدعم من خلال مزيج من الإحصاءات والاستقراءات الكمية والكيفية.

تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تحقيق الاندماج المجتمعي من خلال العمل على تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية دون الإخلال بتكافؤ الفرص. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - دعم ريادة الأعمال لإتاحة فرص لتشغيل الشباب واستيعاب طاقاتهم مع التركيز على شباب المناطق الأكثر فقراً.
  - تطبيق نظام الانتخابات بالقوائم النسبية بحيث يتم تشجيع الشباب والمرأة على المشاركة السياسية.
  - إطلاق برنامج يهدف لزيادة نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة والملتحقين بمدارس نموذجية/ ذكية/ حاصلة على شهادة جودة التعليم.
  - إطلاق برنامج متكامل على المستوى المحلي في كافة المحافظات والمناطق ذات الأولوية بهدف رفع معدلات استخدام الحاسب الآلي بين تلاميذ المدارس وخاصة تلاميذ المرحلة الإعدادية الحكومية بحيث يتم تحسين مستوى الحراك الاجتماعي.
  - إطلاق برنامج متكامل يستهدف المناطق الفقيرة لزيادة نسبة التحاق الطلاب بالتخصصات عالية المردود في التعليم الجامعي بحيث يتم تحسين مستوى الحراك الاجتماعي.

تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات من خلال تحفيز العمل التنموي على المستوى المحلي ووضع معايير واضحة ومحددة لتوزيع الاستثمارات المخصصة لتمويل الخدمات العامة على المستوى المحلي. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - وضع إطار متكامل للحوافز لتشجيع العمل في الجهاز الإداري للدولة في المحافظات والمناطق الأكثر احتياجاً.
  - تبني صيغة تمويل واضحة ومحددة وشاملة لتحديد الاستثمارات على المستوى المحلي لتمويل الخدمات العامة، مع مراجعتها بشكل مستمر لضمان تلبية الاستثمارات السنوية لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي بالإضافة لسد الفجوات التنموية المختلفة.
  - تطوير برنامج تحفيزي وتشاركي يهدف للتوجه التدريجي من العمل الخيري إلى العمل التنموي لجميع مؤسسات المجتمع المدني في كافة محافظات الجمهورية.